العرب
الإثنين 2021/08/16
السنة 44 العدد 12150

استقالات جماعية جديدة تهدّد وحدة العدالة والتنمية المغربي قبل الانتخابات

عدد من القيادات يتّهمون الحزب بالتراجع عن التزاماته السياسية

عرف العدالة والتنمية المغربي موجة من الاستقالات الجماعية، بسبب ما وصفته قيادات بتراجع الحزب عن "التزاماته السياسية"، وادعائه تبني المرجعية الإسلامية، شأن الديمقراطية المزيفة داخله، فضلا عن استغلال هياكل الحزب من طرف نفس الأشخاص الذين احتكروا المناصب والامتيازات، في خطوة تهدّد وحدته قبيل الانتخابات.

محمد ماموني العلوي

الرباط - قدّمت قيادات بحزب العدالة والتنمية بإقليم آسفي بالمغرب استقالات جماعية، في مقدمتهم رئيس المجلس المحلي عبدالجليل البداوي، ما يعكس تصّدعا داخل الحزب وينذر بتفكك وحدته قبيل الانتخابات المقبلة.

واستقال خمس وأربعون عضوا وقياديا محليا وزعماء نقابات مهنية ومستشارين جماعيين ونواب رئيس المجلس الجماعي لمدينة آسفي في حزب العدالة والتنمية، على رأسهم رئيس المجلس والكاتب المحلي للحزب ووكيلة لائحة النساء، بسبب ما أسموه "أسباب تنظيمية، بعد إزاحة رئيس المجلس المحلي لآسفي، من قبل الأمانة العامة للحزب من اللائحة المحلية له".

وأكدت الكتابة الإقليمية للحزب (الفرع الإقليمي للقيادة المركزية)، توصلها بعريضة استقالة موقعة من بعض أعضاء الحزب، مشيرة إلى أن السبب يكمن في "كون الموقعين رفضوا قرار الأمانة العامة بنقل ترشيح رئيس جماعة آسفي، من المرتبة الثالثة في لائحة الجماعة إلى المرتبة الثانية في لائحة الجهة".

رشيد لزرق

ما يحصل الآن هو نتيجة لما يعيشه الحزب من أزمات

واستغربت من "إدراج أسماء بعض الأعضاء السابقين الذين انقطعت علاقتهم بالحزب منذ سنوات طويلة، بالإضافة إلى وجود توقيعات لأشخاص سبق أن تقدموا باستقالاتهم قبل تاريخ توقيع العريضة المذكورة"، مؤكدة "أن بعضا ممن تزعموا هذه العريضة كانوا يرتبون قبل ذلك للالتحاق بأحزاب أخرى، من أجل الترشح في لوائحها خلال الاستحقاقات الانتخابية المقبلة".

مفاجآت سياسية جديدة

كما اعتبرت الكتابة الإقليمية، أن "مروجي العريضة اعتمدوا أسلوبا تضليليا لدفع بعض الأعضاء للتوقيع، والمؤسس على معطيات غير صحيحة، وفق ما أبلغنا به بعض الموقعين".

وأكد رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية أن "قيادات العدالة والتنمية تدافع على مصلحتها وتموقعها الانتخابي، وما يحصل الآن هو نتيجة لما يعيشه الحزب من أزمات تنظيمية وسياسية على مختلف الأصعدة".

وأشار في تصريح لـ"العرب"، إلى أن "الأنظار موجهة إلى قيادات وشيوخ جماعة التوحيد والإصلاح، لحث الأطراف المتمردة على الجلوس على طاولة الحوار والتوافق كمخرج وحيد للأزمة".

ورفض البداوي، أن تتم إزاحته من اللائحة المحلية المرشحة للانتخابات الجماعية والبرلمانية، وتعويضه بشخص يملك مدرسة لتعليم السياقة في المرتبة الثالثة، بعد تكبّد خسارة غير مسبوقة في انتخابات الغرف المهنية.

وأكدت مصادر مطلعة لـ"العرب" أنه "تم تهميش البداوي من طرف الحزب خصوصا وأنه يُتابع أمام محكمة جرائم الأموال في مراكش بتهم ثقيلة تتعلق بالتزوير في محرر رسمي وتبديد أموال عمومية".

واستفحلت ظاهرة الاستقالات داخل حزب العدالة والتنمية المغربي، الذي يرأس الائتلاف الحكومي، قبيل الانتخابات التشريعية والمحلية التي ستجرى الخريف المقبل، لأسباب تنظيمية الشيء الذي ينذر بنتائج غير مشجعة للحزب.

وأعلن أعضاء من الحزب بإقليم أغادير إداوتنان، (جنوب المغرب)، رفضهم للوائح الترشيح البرلمانية والجهوية والمحلية بجماعة أغادير، مسجلين أنه تم إعدادها جميعها وفق طريقة مدبرة سلفا دون شفافية.

وأكد أعضاء الحزب بأغادير في رسالة إلى الأمين العام سعدالدين العثماني، أن غياب الشفافية ظهر في مستوى انتخاب لجان الترشيح وعلى مستوى انعقادها، "لتعطي نتائج غير طبيعية، وغير معبرة عن مبادئ الحزب وروح قيمه الديمقراطية".

وأكد الأعضاء أن "الإعلام تحدث عن بعض مؤشرات غياب الشفافية دون الرد عليها أو إنكارها، وهي معروفة عند العام والخاص"، مُدينين هذه الممارسات اللاأخلاقية والغريبة عن حزبهم ومساره، ومعلنين رفضهم لنتائج الترشيحات التي أفرزتها هذه الممارسات.

وسبق أن قدم كل من رئيس جماعة أولاد فارس الحلة بدائرة البروج إقليم سطات، ونائبه والكاتب المحلي لحزب العدالة والتنمية بالجماعة، استقالاتهم الفردية من هياكل الحزب، لأسباب تنظيمية وغياب التعاون والانسجام بين أعضاء الحزب على الصعيد الإقليمي، وفق تعبير المستقيلين.

ويرى مراقبون أن المصالح الشخصية أضحت غالبة في مجال اختيار المرشحين للانتخابات المحلية والتشريعية، للحفاظ على المناصب والامتيازات والتعويضات المتعددة، مضيفين أن "الاستقالات التي يعرفها الحزب نتيجة الخلافات المستمرة بين القيادة والقواعد وستزيد من حدتها الأوضاع الحالية داخله".

ومثلت المشاكل الداخلية التي يمر بها الحزب ذو التوجهات الإسلامية، عقبة طبيعية أمام التعامل مع الاستقالات التي قد تكلفه غاليا في التموقع الانتخابي سواء على مستوى الجماعات المحلية أو المجلس النيابي.

ودعت قيادات محلية إلى "إعادة النظر في تزكيات وكلاء اللوائح الحالية، حتى يتسنى للجميع المشاركة في الإجراءات والعمليات الانتخابية، دون حرج مع أنفسهم وقناعاتهم، ومع الناس وما قطعوه معهم من التعامل بصدق ونزاهة".

وتم رفض إعادة ترشيح الكاتب الجهوي وكيلا للائحة الجهوية بإقليم تزنيت (جنوب)، رغم كل الخروقات والممارسات المنافية لمبادئ الحزب والمسجلة على مساره في تدبير الشأن العام محليا وجهويا.

اللجنة العسكرية الليبية المشتركة تذكّر الدبيبة بتفاهمات جنيف

طرابلس - ذكّر بيان اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة بضرورة الالتزام بالتفاهمات المنبثقة عن اتفاق جنيف، حيث طالبت بتجميد الاتفاقيات العسكرية مع كافة الدول والتسريع بتعيين وزير للدفاع، مع تحذير لجنة ملتقى الحوار السياسي من إفشال المحادثات بشأن القاعدة الدستورية للانتخابات.

وقالت اللجنة، عقب اجتماع لها بمدينة سرت مساء السبت "إنها طالبت المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية بضرورة تجميد أيّ اتفاقيات عسكرية مع أيّ دولة كانت ومذكرات التفاهم وفقا لما ورد في بنود اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع في جنيف في الثالث والعشرين من أكتوبر الماضي".

وجددت اللجنة مطالبتها بتعيين وزير دفاع في الحكومة الانتقالية الحالية سريعاً، حيث يشغل رئيس الوزراء عبدالحميد الدبيبة هذا المنصب منذ تشكيل الحكومة في مارس الماضي.

ووقّعت تركيا عام 2019 اتفاقا لترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط مع حكومة الوفاق الوطني، فضلا عن اتفاق تعاون عسكري أرسلت أنقرة بموجبه مستشارين ومدربين عسكريين إلى طرابلس، وواجهت الاتفاقيتان معارضة من أطراف دولية وليبية.

وكشف تعيين وزير الدفاع عن أزمة داخلية بين جناحي السلطة التنفيذية الليبية الجديدة، بعدما لوّح المجلس الرئاسي الليبي باتخاذ قرار تسمية وزير الدفاع، وإحالته مباشرة إلى مجلس النواب للتصويت عليه، في حين تغيب الدبيبة عن حضور اجتماع مهم في الرابع من يوليو الماضي بمكتب القائد الأعلى للجيش، وذلك للتشاور في مسألة تعيين وزير الدفاع وحسم الأمر بشكل نهائي.

ورفض الدبيبة دعوة محمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي لحضور الاجتماع، مؤكدا أن الباب الخامس في السلطة التنفيذية الموحدة بخارطة الطريق الصادرة عن الملتقى، يوضح اختصاصات رئيس حكومة الوحدة الوطنية في تسمية الوزراء والوكلاء، ودور المجلس الرئاسي في ذلك.

وكانت اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 طالبت رئاسة الحكومة بتعيين وزير للدفاع لغرض التنسيق المشترك، في ما يتعلق بالأمور الأمنية الخاصة بالدولة وفي إطار المساهمة في توحيد المؤسسة العسكرية.

وأعلن الدبيبة أن حكومته ستجري تغييرات في وزارة الدفاع، وأنها تعمل على اختيار وكيلين من أعضاء اللجنة العسكرية. وطالبت اللجنة أعضاء ملتقى الحوار السياسي بتحمل مسؤولياتهم والابتعاد عن المصالح الضيقة وتغليب مصلحة الوطن وسرعة اعتماد القاعدة الدستورية، لكي يتمكّن الليبيون من إجراء حقّهم في الانتخابات المباشرة في موعدها المقرر في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

وحمّل أعضاء ملتقى الحوار السياسي مسؤولية أيّ عواقب قد تنتج عن خرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بجنيف في الثالث والعشرين من أكتوبر من العام الماضي، في حال الفشل في اعتماد القاعدة الدستورية.

واختتم ملتقى الحوار السياسي الليبي أعماله الأربعاء دون توافق على القاعدة الدستورية للانتخابات المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم بسبب استمرار الخلافات حول المقترحات ما بين من يريد التمديد للحكومة الحالية وعدم الذهاب للانتخابات أو اقتصار الانتخابات على النيابية فقط.

> اللجنة جددت مطالبتها بتعيين وزير دفاع في الحكومة الانتقالية حيث يشغل عبدالحميد الدبيبة هذا المنصب منذ تشكيلها

وأكدت اللجنة أنها "اتفقت على تدابير محددة وخطة مستعجلة لإخراج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب ليتمكّن الليبيون من ممارسة حقهم في الانتخابات المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل".

ويعدّ ملف المرتزقة أحد أهم التحديات التي تواجهها السلطة الليبية الانتقالية من أجل ضمان أمن البلاد واستقرارها إلى حين إجراء الانتخابات.

وكان رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة تعهّد بالعمل على "إخراجهم ومغادرتهم"، مؤكدا أنه أمر "يتطلب الحكمة والاتفاق مع الدول التي أرسلتهم".

وأضافت اللجنة أنها وضعت الترتيبات اللازمة لفتح طريق بوقرين – الجفرة وكذلك البدء في استكمال المرحلة الثانية من إزالة الألغام عن جانبي الطريق الساحلي الرابط بين شرق البلاد وغربها.

وسبق أن أعلنت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 عن إعادة فتح الطريق الساحلي الرابط بين شرق ليبيا وغربها، بعد إغلاقه لأكثر من عامين.

من يحرك الهجرة غير النظامية في تونس؟

إحباط سبع عشرة عملية هجرة في عدد من جهات البلاد

خالد هدوي

تونس - أثار ارتفاع عدد عمليات الهجرة غير الشرعية انطلاقا من السواحل التونسية نحو البلدان الأوروبية، جملة من الاستفهامات بشأن حقيقة وجود أياد خفية تحرك الظاهرة، أو جهات نافذة تستفيد من إدامة الأزمة التي لا تزال تربك جهود السلطة لمعالجتها.

وتمكنت وحدات بحرية بولايات(محافظات) ساحلية في تونس، سوسة ونابل والمنستير، خلال الليلة الفاصلة بين الرابع عشر والخامس عشر من أغسطس الجاري، من إحباط سبع عشرة عملية اجتياز للحدود البحرية خلسة نحو إيطاليا.

وأفاد المتحدث باسم الحرس الوطني حسام الدين الجبابلي، في تصريح إعلامي، أنه تم نجدة وإنقاذ 287 شخصا من بينهم ثمانون من جنسيات أفريقية مختلفة.

ونبّهت أطراف حقوقية إلى خطورة نشاط منظمي عمليات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، مذكّرة بوجود شبكات دولية تنشط في المجال وتستغلّ تردي الأوضاع الاجتماعية للشباب.

وأكد رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان، مصطفى عبدالكبير، أننا "شاهدنا ارتفاعا في منسوب الهجرة نحو أوروبا في الفترة الأخيرة لأن الوضع الاجتماعي والاقتصادي صعب في تونس، فضلا عن فشل المنوال التنموي في حلّ الأزمات".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "هناك أطراف تسوّق للهجرة، ومنظمو العمليات وشبكات تهريب البشر ينشطون كثيرا في المجال".

وتابع عبدالكبير "هناك شبكات دولية بين تونس وليبيا وإيطاليا تغري الشباب بالهجرة نحو أوروبا".

ولفت مراقبون إلى وجود شبكات تسعى لتحقيق الربح المادي من خلال استمرار الظاهرة، مستغلة بذلك مشاعر اليأس وضعف ثقة فئة واسعة من التونسيين في الطبقة السياسية.

وأفاد عامر الجريدي، كاتب عام المنظمة التونسية للتربية والأسرة، أن "ما يشجع على تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية، هو حالة الانفلات التي تعيشها البلاد، ومن يتاجرون بمآسي العباد ويستغلون حالة اليأس الجماعي للشباب".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "هناك شبكات تتاجر بآلام الناس وتحاول استغلالها داخل وخارج تونس، والضالعون في العمليات هم الوسطاء الذين يرمون إلى تحقيق مصالحهم عبر الربح المالي والتجاري".

ولم يستبعد الجريدي "وجود أطراف سياسية وراء الظاهرة المدفوعة بعوامل الانحراف والانقطاع عن التعليم وتأزم الوضع الصحي وتداعيات جائحة كورونا".

ومنذ يومين قال مصدر من منظمة الهلال الأحمر التونسي، للإغاثة إن الحرس البحري التونسي أنقذ 98 مهاجرا من بينهم تسع وخمسون سودانيا وتسعة عشر سوريا كانوا انطلقوا من سواحل صبراتة الليبية فجر الخميس.

وأفاد رئيس فرع المنظمة في ولاية (محافظة) مدنين (جنوب) المنجي سليم في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية أن المركب الذي كان يقل المهاجرين تعطل داخل المياه الإقليمية التونسية مع نفاد البنزين بينما كان في طريقه إلى السواحل الإيطالية.

وتدخل الحرس البحري التونسي لنجدة المهاجرين على بعد أربعة أميال من جزيرة جربة قبالة السواحل الجنوبية لتونس، وتمّ نقلهم إلى ميناء جرجيس القريب حيث تسعى السلطات المحلية إلى إيجاد أماكن شاغرة بمراكز إيواء في المنطقة.

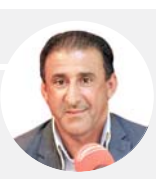

مصطفى عبدالكبير

هناك شبكات دولية تغري الشباب بالهجرة نحو أوروبا

عامر الجريدي

ربما توجد أطراف سياسية وراء ظاهرة الهجرة

ووفق المعلومات التي وفرتها منظمة الهلال الأحمر فقد كان على متن المركب أيضا سبعة مصريين وستة من بنغلاديش وثلاثة من غامبيا إضافة إلى غانيين ونيجيري وتونسي، ومن بين المهاجرين ثلاث نساء وثلاثة أطفال.

وتمثل السواحل التونسية والليبية منصة رئيسية لأنشطة مهربي البشر وقوارب الهجرة السرية نحو السواحل الإيطالية القريبة.

وسبق أن تم العثور على ستة مهاجرين بينهم أربعة أطفال موتى في صحراء تونس بسبب الحر الشديد، وكان الضحايا قد تسللوا من الجزائر وفي طريقهم إلى ليبيا على الأرجح، بحسب ما أفاد به مسؤول من المنظمة.

وفي وقت سابق، قال الرئيس التونسي قيس سعيد، إن "هناك من مازال يتربص بتونس وبالمواطنين ويتاجر ببؤسهم وفقرهم"، واعتبر أن محاولة أطراف، لم يذكرها، إعادة سيناريو موجات الهجرة غير النظامية التي وقعت سنة 2011 بعد سقوط نظام بن علي، نحو إيطاليا وأوروبا، يرمي إلى الإساءة إلى العلاقات التونسية الإيطالية والأوروبية، ملوحا باتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم "فورا" لوضع حد لهم.

واعتبر سعيد، في خطاب وجهه لوزير الداخلية الجديد خلال جولة قام بها في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة (أكبر الشوارع الرئيسية)، أن "الهدف من هذه الممارسات ليس وضع حد للبؤس والفقر بل ضرب الدولة وضرب المسار الجديد"، وفق تعبيره، مضيفا "لقد نبهتهم وحذرتهم ولكنهم لم يستمعوا إلى التحذير والآن يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة" ضدهم.

وقال إن "الدولة ليست غنيمة بل هي لكل التونسيين.. وكل حقوق الفقراء والبؤساء يجب أن تعود إليهم.. ولا داعي للمتاجرة بآلامهم."

مشهد المهاجرين غير الشرعيين لا يزال يتكرر